ليست عين الاشارة الى ذات الصانع وكذا الاشارة
الى الملزوم ليست عين الاشارة الى لوازمها لكن يبقى النقض
بدخول الكل والجزء في تعريف المتغايرين فان الاشارة الى الكل
ليست عين الاشارة الى كل واحد واحد من اجزائه ويخرج
عنه الصفة والموصوف فان الاشارة الى احدهما عين
الاشارة الى الآخر تقديرا فانا نعلم قطعا ان الجسد وصفاتها
لو صارتا مشارا اليهما كانتا متحدتين في الاشارة قوله
ولا بأس به اي لا بأس بدخول الجزء والكل في تعريف
المتغايرين لان الغرض ههنا وفي هذا التعريف ليس الا
الاحتراز عن تعدد القدماء وعدم لزوم كون صفات الله
تعالى قدماء متغايرة له تعالى ولا مدخل في هذا الغرض لعدم
كون الجزء والكل متغايرين اذ لا اجزاء للصانع حتى يلزم كونه
قديما ويلزم منه تعدد القدماء قوله فكيف يقولون
بعدم المغايرة بين الجزء والكل يعني انهم اذا لم يقولوا بعدم
المغايرة بين الصفة والموصوف مع قرب احدهما من
الآخر وكانوا يشنعون على الشيخ لقوله بعدم المغايرة
بينهما فكيف يقولون بعدم المغايرة بين الجزء والكل مع
بعد احدهما عن الآخر واستلزام هذا القول منهم وقوعهم
في موضع الشناعة مع انه لا باعث لهم على هذا القول اذ لا اجزاء

هذا مخالف صريح لما سبق في [?] في
عند قوله وكونها اثنين [?]
العلم والحق هو ما ذكرنا هنا او هناك تأمل [?]

للواجب عندهم ايضا حتى يلزم من مغايرته له تعدد القدماء
قوله لا يترتب على ذلك فان القول بزيادة الصفات
وكونها موجودات قديمة يستلزم تعدد القدماء وان لم
يكن تلك الصفات مغايرة بحسب هذا الاصطلاح فلا
فائدة في الاصطلاح فالاولى تركه وعدم ادخاله في المسائل
الاعتقادية قوله ويزعمون انه يلزم من
اثباتها تعدد القدماء وظاهر ان هذا اللزوم انما يتاتى على تقدير
القول بقدم المبادي لان المشتقات لاتحادها مع الموصوف
في الوجود لا يستلزم قدمها تعدد الموجودات القديمة قوله
والاشعري يجيب عن ذلك اي عن لزوم تعدد القدماء بنفي
التعدد اي يقول انها وان كانت قديمة لكنها ليست
متعددة وانما يكون متعددة لو كانت متغايرة للموصوف
وليس كذلك قوله لاثباتهم قدماء مستقلة
بذواتها قالوا ان الله جوهر واحد له ثلثة اقانيم وهي
الوجود والحيوة والعلم وارادوا بالجوهر القائم بنفسه
وبالاقنوم الصفة وقالوا ان اقنوم العلم انتقل
الى عيسى عليه السلام والظاهر ان المنتقل من ذات
الى اخرى يكون ذاتا مستقلة لا صفة قائمة بغيرها
قوله واعلم ان مسئلة زيادة الصفات

للذات